الأصل وأثره فى النحو

د / عبد الناصر عبد الدايم عبد اللطيف

روى عن الخليل بن أحمد الفراهيدى :
أن هذا العلم لا يعرف فروعه إلا من تقدم بمعرفة أصوله ، ولذلك قيل فى المثل : " إنما منعهم من الوصول تضييع الأصول :[1]

---

[1] كشف المشكل فى النحو ١ / ١٦٤ ، ١٦٥

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد ...

فإن من أساس دلة النحو القياس ، ومما يرتبط بفكرة القياس فى النحو التعرض للأصول والفروع ، وذلك لأن القياس هو التلازم بين أمرين يستدعى أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يقاربها والأصل عند النحاة معناه الحكم الذى يقتضيه الشئ بذاته كالأسماء والإعراب ، وهذا يعنى إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره أو الجرى فى الاستعمال على ما هو الأصل ما دام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر أو العدول فى الاستعمال عن هذا الأصل .

والأصول فى النحو هى الأسس التى تبنى عليها الفروع فقد ورى عن الخليل بن أحمد أن هذا العلم لا يعرف فروعه إلا من تقدم بمعرفة أصوله ، ولذلك قيل فى المثل " إنما منعهم من الوصول تضييع الأصول .

وفكرة الأصول والفروع تتبع فى أحكام عامة كالتذكير والتأنيث أو تستعمل للحكم على أمور أقل شمولاً ، كما يقال الرباعى ما كان على أربعة أحرف كلها أصول ، أو يقال حروف الأسماء والأفعال على ضربين أصل وزيادة ، إلى غير ذلك .

تناولت فى هذا البحث : القسم الأول الـــذى يتضمـــن الأحكـــام العامة ، وسميته " الأصل وأثره فى النحو " . تناولت الأصول العامـــة فى النحو وما يترتب على ذلك من آثار .

وقد جاء فى عدة مسائل رتبتها حسب ترتيب ألفية ابن مـــالك ، حاولت جهدى أن أتناول آراء العلماء ولم أقف عند العرض فقـــط بـــل أبديت رأيى فى بعض المسائل التى تسمح بإبداء الرأى .

أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لما أردت ، إنه نعم المولـــى ونعم النصير .

تعريف الأصل

الأصل لغة :

الأصل أسفل كل شئ ، وأصل الشئ صار ذا أصـــل ، وكذلـك تأصل ويقال استأصلت هذه الشجرة أى ثبتت أصلاً واستأصل الله بنـى فلان لم يجعل لهم أصلاً ، وأصل الشئ قتله علماً فعرف أصلـه ، إذن أصل كل شئ أساسه[١] .

والأصل عند النحويين معناه :

الحكم الذى يقتضيه الشئ بذاته ، كالأسماء والإعراب ، ولـهذا قالوا إن القياس فى الأسماء الأعراب ، وعللوا عدم دخـول الإعـراب بعض الأسماء إلا أنها أشبهت الحروف فخرجت عن الأصل الذى هـو قياس المعنى[٢] .

وعرفه ابن الأنبارى بقوله : هو إبقاء حال اللفـظ علـى مـا يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك فى فعـل الأمر : إنما كان مبنياً لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وإن ما يعرب منه لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل فى البناء[٣] .

---

(١) لسان العرب [أ ص ل] ١٦/١١ دار صادر

(٢) التكملة ص ٩٠

(٣) الأغراب فى جدا الإعراب لابن الأنبارى ص ٤٦ ، وينظر الاقتراح للسيوطى ص ٧٢

وهذا يعنى إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره ، او الجرى فى الاستعمال على ما هو الأصل ما دام لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن الظاهر أو العدول فى الاستعمال عن الأصل .

يقول الأنبارى : ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال[١] .

وكل شئ جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضى وفعل الأمر . وكل شئ جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهو مشابهته للاسم الذى الأصل فيه الإعراب[٢] .

التطور التاريخى للمصطلح

مصطلح " الأصل " أطلق عليه بعض النحويين " استصحاب الحال "[٣] وجعلوه من المصطلحات الأصولية فى الأساس نقله النحويين كما نقلوا غيره من أسماء الأدلة إلى المصطلحات النحوية حين أرادوا بناء أصول النحو كأصول الفقه وقالوا هو فى الأصل مصطلح فقهى للحنفية ، يريدون أن الأصل فى الأشياء الإباحة ما لم

---

(١) الأنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/٣٠٠

(٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/٣٥

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١/٣٠٠ ، والاقتراح للسيوطى ص ١٠١

يقم دليل على عدمها لقوله تعالى { هو الذى خلق لكم ما فـــى الأرض جميعاً }[١] .

وقالوا فى استصحاب الحـــال : هـــو لغـــة : طلـــب الملازمـــة والمصاحبة . وفى الاصطلاح : هو النظر بعين الاعتبار إلى بقاء الشئ على ما كان عليه دون أن يطرأ عليه تغير عند إصدار الحكم . أو هـــو الحكم ببقاء أمر فى الزمن الحاضر بناء على ثبوته فى الزمن المـــاضى ولم يظن عدمه حتى يقوم الدليل على تغيره . أو هو استدامة إثبات ما كان ثابت أو نفى ما كان نفياً . ومعنى ذلك أنه إذا ثبـــت حكـــم فـــى الماضى ولم يطرأ عليه ما ينفيه فيحكم على بقائه فى الحال بناء علـــى ذلك الثبوت السابق ، وكذلك إذا ثبت نفى الشئ فى زمن مضـــى ولـــم يطرأ ما يثبته فيحكم باستمرار نفيه فى الحـــال بنـــاء علـــى وضعـــه الأول "[٢]

ومن هذا يتبين لى أن استصحاب الحال مرادف للتمسك بالأصل وأن هذا التعريف الذى وضعه الفقهاء لم يختلف عن التعريـــف الـــذى وضعه النحويون والمنهج الذى ساروا عليه فى وضع الأمثلـــة فـــهو يوافق كل الموافقة تعريف استصحاب الحال عن النحويين حيث قالوا : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عن عدم دليـــل النقـــل عن الأصل[٣] .

---

[١] البقرة ٢٩

[٢] أصول الفقه الإسلامى د / محمد مصطفى شلبى ص ٣٣٧

[٣] الإغراب فى جدل الإعراب ص ٤٦

منزلة الأصل بين أدلة النحو

الأصل من الأدلة المعتمدة[١] عند النحويين ، والمحتج بها فى النحو عند متقدمى النحويين ومتأخريهم ، ومصدراً من مصادر الاحتجاج ، كثر استدلال النحاة به فى عديد من المسائل النحوية ، وقام الكثير من القواعد المشهورة فى كتب النحاة المختلفة على هذا الدليل ، ولكن لا يرقى إلى قوة القياس والسمع بل هو من أضعف أدلة النحو التى يحتج بها لا يلجأ إليه إذا وجد دليل أقوى منه ولا يطمئن إليه ما دام فى الاستطاعة العدول عنه إلى ما هو أثبت منه .

يقول ابن الأنبارى : استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل[٢] .

ويقول السيوطى : إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به[٣] .

وتقول بعض الباحثات : استصحاب الحال من أضعف الأدلة لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل فلا يجوز التمسك به فى إرعاب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك فى بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارع الاسم .

---

(١) الاعتبار هو الألفاظ قال تعالى : { فأعتبروا يا أولى الأبصار }

(٢) لمع الأدلة لابن الأنبارى ص ١٤٢

(٣) الاقتراح ص ٨٢

والدليل على ضعفه أنه عده ابن الأنبارى فقط ، ولم يعده ابن جنى من أدلة النحو فأدلة النحو عند ابن جنى النقل والإجماع والقياس[١] .

ويظهر ضعفه أيضا من ناحية عدم الاهتمام به كغيره من الأدلة فقد ألف ابن الأنبارى كتابه " لمع الأدلة " وجعله فى ثلاثين فصلا تحدث فيه عن أدلة النحو وأقسامه النقل والقياس واستصحاب الحال ونرى أنه خصص لدليل النقل الفصول الثالث إلى التاسع أى ستة فصول وللقياس الفصول من العاشر إلى الرابع والعشرين أى أربعة عشر فصلا ، أما استصحاب الحال فقد عقد له فصلا واحدا وهو الفصل التاسع والعشرون[٢] .

ومع هذا الذى ذكرته فى الأصل فإن المسائل النحوية التى أقيمت عليه لم تكن كلها مما تفق النحويين على الأحكام فيها بناء عليه ، بل كانت هناك مسائل كان الأصل فيها عند البصريين غيره عند الكوفيين ، وعند هذا النحوى غيره عند الآخر وبالعكس . وإليك المسائل الكثيرة التى ذكرت فى كتب النحويين وأقيمت أحكامها على الأصل مع التفصيل .

---

[١] الخصائص ١/١٨٩

[٢] فى أدلة النحو د / عفاف حسانين ص ٩٠

الاسم أصل أقسام الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ولكل منها علامة تميزه والاسم اصل أقسام الكلمة والفعل والحرف فرع . يقول ابن الناظم : والحاصل أن الكلمة متى رادفت الفعل ولم تصلح لعلامته فهى اسم ، لانتفاء الفعلية لانتفاء لازمها وهى القبول لعلامات الفعل ، وانتفاء الحرفية لكون ما يرادف الفعل قد وقع أحد ركنى الإسناد فوجب أن يكون أسماء وإن لم يحسن فيه العلامات المذكورة للأسماء ، لأن الاسم أصل فالإلحاق به عند التردد أولى[1] .

ويقول ابن الشجرى : الاسم أصل الفعل ولذلك جعلوا الزيادة الاسم مزية على زيادة الفعل فحذفوا زيادة الفرع وحركوا زيادة الأصل مثل النون حذفت فى الفعل ساكنة ومتحركة ، وحركت فى الاسم ، فمن حذف الساكنة حذف نون التوكيد الخفيفة بعوض وبغير عوض فحذفها بعوض يكون إذا أوقفت عليها فى نحو " يا رجل قوما " و " يا زيد اخرجا " أبدلت منها الألف كما أبدلته من التنوين فى نحو " رأيت زيداً " .

وحذفها بغير عوض يكون لالتقاء الساكنين كقولك : اضرب الغلام حذفتها لسكونها وسكون اللام ، وبقيت الفتحة قبلها دالة عليها ولم تحركها لالتقاء الساكنين كما تحرك التنوين فى اللغة العليا ، فى

---

[1] شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧

نحو "أحدن الله الصمد"[١] و " ولا يظلمون فتيلا "[٢] انظر كيف جعلوا لزيادة الاسم مزية[٣] .

ويقول ابن مالك : تنوين التمكين يدل على بقاء الأصالة فلا يلحق غير اسم إذ الأصالة له[٤] .

ويقول الشلوبين : التنوين إنما زيد فى الاسم ليدل على أنه أصل فى الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان فجعل التنوين فى الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل للألفاظ المفردة للفعل والحرف . وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلاً وقد يوجد كلام كثير مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل ذلك على أصالة الاسم فى الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه .

وأيضا فإن الاسم يخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذى يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل فى الكلام دونهما .

---

(١) الإخلاص ٢

(٢) النساء ٤٩

(٣) أمالى الشجرى ٢/١٦٥ ، ١٦٦ بتصرف .

(٤) شرح التسهيل ج ١ ص ١٠

فإن قيل فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المبنية ، وكالأسماء التى لا تنصرف ، فلو كان دخول التنوين فى الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين فى هذين النوعين من الأسماء .

فالجواب أن التنوين فائدته أن الاسم أصل باق على أصالته والاسم المبنى ليس باقياً على أصالته لأنه لم يبن حتى أشبه الحرف[١] .

ويقول ابن يعيش : الاسم اصل والفعل فرع لسببين :

أحدهما : أن الفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى اسم يكون معه والاسم لا يفتقر إلى فعل فكان فرعاً عليه .

الثانى : أنه مشتق من المصدر الذى هو ضرب من الأسماء فلما أشبهه فى الفرعية امتنع منه الجر والتنوين[٢] .

وقد رفض كل ذلك صاحب جواهر الأدب حيث قال كل واحد من الكلم الثلاثة له أصالة فى بابه ، ولذلك حملت الأسماء على الحروف فى البناء ، وعلى الأفعال فى العمل[٣] .

---

[١] شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٧٣/١ ، وينظر الأشباه والنظائر ٦٣/١

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩ ، ينظر الأشباه والنظائر ٦٣/١

[٣] جواهر الأدب ص ١٥٩

الجر بالجر فى أصل أنواع الجر

من العلامات التى تميز الاسم عن الفعل والحرف ، الجر قال ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل[١]

ويشمل الجر ، الجر بالحرف ، والجر بالإضافة ، والجر بالتبعية نحو " بسم الله الرحمن الرحيم " فاسم مجرور بالحرف و " الله " مجرور بالإضافة و " الرحمن الرحيم " مجرورات بالتبعية والأصل فى الجر المجرور بحرف الجر لأن المضاف مردود فى التأويل إليه[٢] .

تنوين التمكين أصل أنواع التنوين

التنوين : هى نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظا لا خطا لغير توكيد والتنوين الذى يختص به الاسم أربعة أنواع :

تنوين التمكين : وهو الذى يلحق الأسماء المعربة إلا جمع المؤنث السالم نحو : زيد ومحمد

تنوين التفكير : وهو الذى يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها مثل : مررت بسيبويه وسيبويه إخر

تنوين المقابلة : وهو الذى يلحق جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات

تنوين العوض : وهو الذى يلحق الاسم عوضا عن شئ حذف سواء كان المحذوف جملة مثل حينئذ ويومئذ أو اسم مثل كل وبعض

---

[١] الألفية فى النحو والصرف ص ٩ باب (الكلام وما يتألف منه)

[٢] الأشباه والنظائر ١٠٩/٢

أو حرف مثل جوار وغواش وأصل هذه الأنواع هو نون التمكن وهو الأكثر فى الكلام . وغيره لم يكثر كثرته ، وكأنه فرع ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيرا من الأسماء ينصرف فى التنكير ولا ينصرف فى التعريف فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير فى قولهم : جاءنى سيبويه وسيبويه آخر .

وأما تنوين العوض فكان أصله أيضا تنوين التمكن ، وذلك أن تنوين التمكن تعاقبه الإضافة وتكون عوضا عنه فى نحو جاءنى غلام زيد ، فتطرفوا من ذلك إلى أن جعلوه عوضا عن الإضافة ، كما كانت الإضافة عوضا منه على جهة المداولة فى المبنيات نحو حينئذ ، ويومئذ .

وأما تنوين المعادلة (المقابلة) فهى عندى تنوين التمكن بعينه إلا أنه كما عادل النون من جمع المذكر ، وكانت النون من جمع المذكر ، وكانت النون فى جمع المذكر لا تؤثر فيها علل منع الصرف ما عادله .[1]

الأفعال هى الأصل فى تحمل الضمير

من علامات الأفعال لحوق المتصل البارز من الضمائر وإنما قد البارز تحرزا من الصفات نحو ضارب ومضروب وحسن وشديد فإن هذه الأسماء تتحمل الضمائر كتحمل الأفعال إلا أن الضمير لا تبرز له

---

[1] شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧٧ ، ٢٧٨

صورة كما يكون فى الأفعال نحو ضربت فالتاء فاعلة وهو ضمير المتكلم ،ويفعلن ، ضمير جماعة المؤنث وافعلى ضمير المؤنثة المخاطبة وهو بارز غير مستتر كما يكون فى ضارب من قولك زيد ضارب ألاترى أن فى ضارب ضمير يرجع إلى زيد إلا أنه ليس له صورة بارزة وذلك لقوة الأفعال فى اتصالا بالفاعلين وكونها الأصل فى تحمل الضمير ، وهذه الأسماء إنما تحملت الضمير يحكم جربانها على الأفعال وكونها من لفظها[١] .

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧

أصل الأفعال

ينقسم الفعل من حيث دلالته على الزمن إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر ، وينقسم المضارع إلى حال واستقبال واختلفوا فى أي أقسام الفعل أصل لغيره منها :

فقال الأكثرون : هو فعلف الحال لأن الأصل فى الفعل أن يكون خبراً ، والأصل فى الخبر أن يكون صدقاً ، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه قلة حظ من الوجود والماضى والمستقبل معدومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده[١] .

وقال الصبان : الأصل هو المستقبل لسبق الاستقبال على المضى فإن الغد المستقبل يصير ماضياً هذا إذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحداً ، فإذا كان متعدداً كأمس وغد فالماضى أسبق[٢] .

وقال الآخرون : هو الماضى لأنه لا زيادة فيه لأنه أكمل وجوده فاستحق أن يكون أصلا .

---

[١] الأشباه والنظائر ٢/١٤

[٢] حاشية الصبان ١/٤٤

وأرى[١] أن أصل الأفعال الماضى لأن أصل الأفعـــال كلـــها أن تكون مبنية موقوفة الآخر ، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما فـــى أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء .[٢]

ولأن الفعل الماضى يأتى أولا ثم ينصـــرف منـــه المضـــارع ، وينصرف من المضارع الأمر .

يقول السيوطى :ذهب بعضهم إلى أن الأصل فى الأفعـــال هـــو الناضى لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمـــر باعتلالـــه ولأن المضارع هو الماضى مع الزوائد ، والأمر منه بطرحها . والجمـــهور على أن الثلاثة أصول.[٣]

المضارع أصل الأمر

ذهب الكوفيون إلى أن أصول الفعل الماضى والمضارع فقـــط ، وأن الأمر مقتطع من المضارع ، فالأمر معرب مجزوم لأن الأصل فـــى الأمر للمواجه فى افعل لتفعل ، ولما كان أمر المخـــاطب أكـــثر علـــى ألسنتهم استثقلوا مجئ اللام فيه فخذوها فيه مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، وبنواعلى ذلك أنه معرب . والبصريـــون على أنه برأسه ، وما ذكر فى أصله ممنوع[٤] .

---

[١] هذا رأى الباحث ، والتعليل لابن يعيش ، واعتماد الباحث عليـــه خطـــأ ، فعبارتـــه : " اعلم أن فعل الأمر على ضربين : مبنى ومعرب ، فإذا كان للحاضر مجرداً من الزيـــادة فى أوله ، كان مبنياً عندنا ، خلافاً للكوفيين ، وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كلها تكون مبنية .. الخ " .

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٧

[٣] همع الهوامع ٩/١

[٤] الهمع ٩/١ ، شرح الأشمونى ٢٤٣/٤ ، الإنصاف ٥٢٤/٢

الأصل وقوع الفعل

يعبرون بالفعل عن أمور :

أحدهما : وقوعه ؛ وهو الأصل مثل ضرب محمد عليا

الثانى : مشارفته نحو "واذا طلقتم النساء فبلغن آجلهمن فأمسكوهن "[١]

أى فشارفن انقضاء العدة .

الثالث : إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو "فأذا قرأت القرآن فاستعذ بالله "[٢]

الرابع : القدرة عليه نحو " وعدا علينا إنا كنا فاعلين "[٣] أى قادرين على الإعادة[٤] .

الأصل فى الأسماء والأعراب

والأصل فى الأفعال البناء

ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال ، والسبب فى ذلك لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه بخلاف الفعل المضارع فإنه يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو لا تع بالجفاء وتمدح عمرا ،

---

[١] البقرة ٢٣١

[٢] النحل ٩٨

[٣] الأنبياء ١٠٤

[٤] مغنى اللبيب ٦٨٩/٢

فإنه يجوز لا تعن بالجفاء ومدح عمرو ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمر ومن ثم كان الاسم أصلا فى الإعـــراب والفعل المضارع فرعا[١] .

فالعلة التى من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فـــى الأفعال لأن العلة الموجبة لإعـــراب الأســماء الفصـــل بيـــن فاعلـــها ومفعولها وليس ذلك فى الأفعال .[٢]

إذن فأصل الإعراب للأسماء لأنها تتغير صيغها لتغير المعـــانى عليها وليس كذلك الأفعال لأنها تتغير صيغها لتغير المعانى عليها .

قال بعض الناس هذه العلة معترضة ، فإن الأسماء أيضا تتغير صيغها لتغير المعانى عليها ألاترى أن قولنا "زيد " يدل على معنـــى ، وزبيد يدل على معنى آخر .[٣]

وذهب الكوفيون إلى أن الأعراب أصل فى الأسماء وفى الأفعال قالوا لأن الليس الذى أوجب الإعراب فى نحو الأسماء موجـــود فـــى الفعال فى بعـــض المواضـــع كمـــا فـــى لا تـــأكل الســـمك وتشـــرب اللبن ، وأجيب بأن اللبن فى المضارع يمكن إزالته بغير الإعراب كمـــا تقدم[٤] .

---

[١] أصول النحو ١٢٣/١ ، شرح القصائد التســـع ١١/١ ، أوضـــح المســـالك ٢٨/١ ، ٣٥/١ ، شرح الأشمونى ٢٢٧/٣

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧

[٣] شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٥٤/١

[٤] ينظر جواهر الأدب ص١٥٧،شرح ابن عقيل ٣١/١شرح الأشـــمونى ٦٠/١،وهمـــع الهوامع ١٥/١

وكان الأصل فى الأفعال البناء لاستغنائها عن الإعراب باختلاف المعانى التى تعثور عليها فجاء مقال الماضى والأمر على وفق الأصل فبنى الماضى على الفتح نحو قام وقعد وبنى الأمر على السكون نحو قم وأقعد .

وأما المضارع فأعرب حملا على الاسم لشبهه فى الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته .[١] فإذا أمرنا بالفعل وحذفنا حرف المضارعة من أوله فقلنا اضرب ، اذهب ، فتتغير الصورة والبنية التى ضارع بها الاسم عاد إلى أصله من البناء استصحابا للحال الأولى[٢] .

الأصل فى الاسم الصرف

يقول السيوطى : الأصل فى الأسماء الصرف ، ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية ومن فروع ذلك أنه يكفى فى عودة إلى الأصل أدنى شبهة لأنه على وفق الدليل ،ولذا صرف أربع من قولك مررت بنسوة أربع ، مع أن فيه الوصف والوزن اعتبارا لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز : أصل الأسماء الصرف لعلتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغى أن تستوفى أنواعه .

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص٢٨، ٢٩،والانصاف ٢/٥٣٤

[٢] شرح المفصل ٧/١٦

الثانية : أن اقتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد .

فإن قيل لم لم تكن العلة الواحدة مانعه من الصرف ؟

قيل لوجوه :

أحدهما :أن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل .

الثانى : أن الأسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة ، ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرفة وحينئذ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث :أن الفعل فرع عن الاسم فى الإعراب فلا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوى[١] .

الأصل فى الإعراب الحركات

أصل الإعراب أن يكون الحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها[٢] قال ابن يعيش : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أنهما لما افتقرا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٤٢،وينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٧٥، والهمع ١/ ٢٤،٢٥والأنصاف ٢/٤٩٠،٤٩١

(٢) الأمالى الشجرية ١/٢٩١ ، المستوفى ١/٩١ .

حاجة إلى تكلف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت فى بابها ــ يعنى الحركات وقل غيرها مما أعرب به ، وقدر غيرها بها ، ولم تقدر هى به .

الثانى : لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعانى وتفرق بينها وكانت الكلمة من الحرف ، وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأن العلامة غير المعلم كالطراز فى الثوب فلذلك كانت الحركات هى الأصل . وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر اقتضاه[١] .

يقول ابن مالك فى ألفيته :

فارفع بضم ، وانصبن فتحا وجر ... كسرا : كذكر الله عبده يسر[٤]

واجزم بتسكين ، وغير ساذكر ... ينوب نحو جاء أخو بنى نمر

يقول ابن عقيل : الرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة والجر يكون بالكسرة ، والجزم يكون بالسكون ،وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة فى أخر ، والياء عن الكسرة فى بنى من قوله : جاء أخو بنى نمر[٣] .

ويقول الأشمونى : واعلم أن الأصل فى كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون والأصل فى كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة[٤] .

---

[١] شرح المفصل ٥١/١

[٢] الألفية فى النحو والصرف ص ١٠ باب : المعرب والمبنى .

[٣] شرح ابن عقيل ٣٦/١

[٤] شرح الأشمونى ٦٧/١

وقال أبو البقاء فى اللباب : الأصل فى علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الإعراب دال على معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته حركة عارضة فى الكلمة لما بينهما من التناسب .

الثانى : أن الحركة أيسر من الحرف وهى كافية فى الدلالة على الإعراب ، وإذا حصل الغرض بالأيسر لم يعد إلى غيره .

الثالث : أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها ، فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى إلى أن يدل الشئ الواحد على معنيين وفى ذلك اشتراك ، والأصل يخص كل معنى بدليل[١] .

أصل الحركات

أصل الحركة إن كانت لالتقاء الساكنين الكسر وإن كانت لغير ذلك الفتح ولا يعدل عن الكسر والفتح فيما يذكر إلا لموجب[٢] .

الأصل فى البناء والسكون[٣]

يقول ابن السراج : السكون أصل كل مبنى[٤] .

ويقول ابن مالك فى ألفيته :

وكل حرف مستحق للبنا والأصل فى المبنى أن يسكنا[٥]

---

[١] اللباب فى علل البناء والإعراب ٥٤/١

[٢] شرح القصائد التسع ص ٣١٩

[٣] ينظر جواهر الأدب ص ١٥٧ ، شرح القصائد التسع ص ٣١٨ ، وشرح المفصل ٤/٧ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢٥٦٨/١

[٤] أصول النحو ٥١/١

[٥] الألفية فى النحو والصرف ص ١٠ باب : المعرب والمبنى .

يقول ابن عقيل : الأصل فى البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة ولا يحرك المبنى إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين[١]

ويقول السيوطى : الأصل فى البناء السكون لثلاثة أوجه :

أحدهما : أنه أخف من الحركة فكان أحق بالأصالة لخفته .

الثانى : أن البناء ضد الإعراب وأصل الإعراب الحركات فأصل البناء السكون .

الثالث : أن البناء يكسب الكلمة ثقلاً فناسب ذلك أصالة البناء على السكون[٢]

فإن منع من البناء على السكون مانع ألجئ إلى البناء على الحركة وهى فتح أو كسر أو ضم لأنه يلزم حالة واحدة[٣] .

ويقول الأشمونى : والأصل فى المبنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يسكنا أى السكون لخفته وثقل الحركة ، والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان ، ومن المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك ذو فتح وذو ضم ، فذو الفتح كأين وضرب ورب وذو الكسر نحو أمسى وجير ، وذو الضم نحو حيث ومنذ ، والساكن نحو كم واضرب ، وهل فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل[٤] .

---

[١] شرح ابن عقيل ٣٤/١

[٢] الأشباه والنظائر ٣٢/٢ ، وكتاب الشعر ١٦٣/١

[٣] شرح الأشمونى ٦٢/١ ، ٦٣

[٤] الأشمونى بحاشية الصبان ٦٢/١ ، ٦٣

أصل حركة الحروف الأحادية

الأصل فى الحروف الأحادية أن يبنى على السكون ، لأن الأصل فى المبنى أن يسكن ، ولكن عارض هذا الأصل أمران :

أحدهما : أن ما وضع على حرف واحد فحقه أن يقوى بالحركة لضعفه .

الثانى : أنها عرضة لأن يبتدأ بها فاحتاجت إلى الحركة إذ لا يبتدأ بساكن فصار أصلها بهذا الاعتبار أن يبنى على حركة .

ثم الأصل فى حركتها أن تكون فتحة لأنها أخف من الضمة والكسرة فهى أخت السكون الذى هو الأصل فى الخفة ، وكل هذه الحروف ــ غير ما لزم السكون ــ جاء على هذا الأصل أى مبنياً على الفتح[١] .

الأصل فى الأسماء التنكير

الأصل فى الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير[٢] لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة من غير عكس[٣] .

قال ابن يعيش : أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل كنقل جعفر اسم النهر ، الذى هو نكرة شائعة إلى واحد بعينه[٤] .

---

(١) الجنى الدانى ص ١٨٢

(٢) ينظر جواهر الأدب ص ١٥٩ ، وهمع الهوامع ١/٥٥

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥ ، شرح الأشمونى ١/١٠٥

(٤) شرح المفصل ١/٥٩

وقال صاحب البسيط : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

أحدهما : أن مسمى النكرة أسبق فى الذهن من مسمى المعرفة بدليل سريان التعريف على التنكير .

الثانى : أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة ، ولذا كان التعريف فربعاً على التنكير .

الثالث : أن لفظ " شئ " و " قعلوم " يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها كأصالة العام بالنسبة للخاص فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه والجنس أصل لأنواعه .

الرابع : أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب[١] .

وقال[٢] فى باب مالا ينصرف : التعريف فرع التنكير لأنه مسبوق بالتنكير ودليل على سبق التنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النكرة أعم والعام قبل الخاص لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

الثانى : أن لفظة شئ تعم الموجودات فإذا أريد بعضها خصص بالوصف أو قام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف .

الثالث : أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية .

---

[١] لم أقف عليه فى البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع .

[٢] أعتقد أن هذا قول ابن أبى الربيع ، والذى لم أقف عليه فى البسيط .

وقال ابن هشام فى تذكرته : يدل على أن الأصل فى الأسماء التنكير أن التعريف على منع الصرف ، وعلل الباب كلها فرعية[١] .

وخالف الكوفيون وابن الطراوة ذلك ، قالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر[٢].

الظاهر أصل المضمر

لما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد ، وحظ من التثنية أجريا فى إعرابهما مجرى المفرد تارة ، وجرى المثنى أخرى ، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمر ، لأن الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر ، لأن الظاهر أصل المضمر ، فجعل الفرع مع الفرع والأصل مع الأصل ، تحصيلاً لكمال الفائدة[٣] .

الضمير المتصل أصل للمنفصل

الضمير المتصل أصل للضمير المنفصل ولذلك لا يستعمل الضمير المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، كتعذره لإضمار العائد نحو

---

(١) الأشباه والنظائر ٤٧/٢ ، ٤٨

(٢) الهمع ٥٥/١

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٣ ، وشرح الأشمونى ٨٢/٢ ، وينظر الأمالى الشجرية ٢٩١/١

{ وإياى فارهبون }[١] ونحو التقديم نحو { إياك نعبد }[٢] وعند العطف نحو { ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم }[٣] وعند وقوعه بعد إلا نحو قوله تعالى { أمر ألا تعبدوا إلا إياه }[٤] وإنما كان استعمال المضمر أصلاً لأنه أخصر وأبين ، أما كونه أخصر ، فظاهر ، وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه لبس أصلاً ، والمنفصل قد يعرض به فى بعض الكلام لبس وذلك أنه لو قال قائل : إياك أخاف لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب أنه يخافه ، ويحتمل أن يريد تحذيره من شئ وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشئ ، فالكلام على القصد الأول جملة واحدة ، وعلى القصد الثانى جملتان ، فلو قال موضع إياك أخاف أخافك لأمن اللبس وإذا علمت هذه القاعدة لزم أن يتعذر عن جعل منفصل فى موضع لا يتعذر فيه المتصل[٥] .

أصل الضمير المنفصل للمرفوع

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل للمرفوع لأن أول أحواله الابتداء ، وعامل الابتداء وليس بلفظ ، فإذا أضمر فلابد أن يكون ضميره منفصل[٦] .

---

[١] البقرة ٤٠

[٢] الفاتحة ٥

[٣] النساء ١٣١

[٤] يوسف ٤٠

[٥] شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧٧ ، ص ٧٨ ، وينظر الأشمونى ١١٨/١

[٦] شرح المفصل ٤٣/٣

الضمير المجرور والمنصوب من أصل واحد

قال ابن يعيش : الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذلك حمل عليه فى التأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت كما تقول رأيتك أنت[١] .

أصل ضمائر الغيبة

ألفاظ الغيبة " هو " للغائب و " هى " للغائبة و " هما " لمثناهما و "هم" للغائبين ، و " هن " للغائبات " .

وأختلف فى الأصل منهالا فعند البصريين أن " هو " و " هى " أصلان وزيدت الميم والألف ، والنون فى المثنى والجمع .

وقال أبو على الكل أصول ، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد ، وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهى الهاء فقط والواو الياء زائدان كالبواقى لحذفهما فى المثنى والجمع[٢] .

التركيب خلاف الأصل

يقول سيبويه : ليس أصل بناء الأسماء[٣] ، أى تركيبها ويقول ابن السراج : المفرد أصل ، والتركيب فرع لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد[٤] .

---

(١) شرح المفصل ٣/٤٣

(٢) الهمع ١/٦٠ ، ٦١

(٣) الكتاب ٢/٥٠

(٤) أصول النحو ٢/١١١

وقال الأنبارى : الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال ، أحد الأدلة المعتبرة[١] .

وقال ابن يعيش : المفرد هو الأصل لأن التركيب بعد الإفراد[٢]

وقال المرادى : البساطة أصل والتركيب فرع[٣] .

ويقول الصبان : ويأى خبر المبتدأ مفرداً وهو الأصل ويأتى جملة وإنما كان المفرد أصلاً لأنه جزء الجملة والجزء سابق على الكل[٤] .

التوحيد أصل التثنية [٥]

والمفرد أصل الجمع [٦]

والتثنية والجمع المستعملات بالحرف ، أصلهما التثنية والجمع بالعطف [٧]، فقولك جاء الرجلان ، ومررت بالزيدين أصله جاء الرجل والرجل ومررت بزيد وزيد فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف

---

[١] الإنصاف ٣٠٠/١

[٢] شرح المفصل ٢٨/١

[٣] الجنى الدانى ص ٢٥٠

[٤] حاشية الصبان ١٩٥/١

[٥] الأمالى الشجرية ٧٥/٢

[٦] كتاب الشعر ٥٢٣/٢

[٧] شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٠٨/١

التثنية مقامها اختصارا ، وصح ذلك لاتفاق الزيدين فى التسمية بلفظ واحد ، فإن اختلف لفظ الاسمين رجعوا إلى التكرير بالعاطف كقولك جاء الرجل والفرس ، ومررت بزيد وبكر ، إذا كان ما فعلوه من الحذف فى المتفقين يستحيل فى المختلفين ، ولما التزموا فى تثنية المتفقين ما ذكرناه من الحذف كان التزامه فى الجمع مما لابد منه ولا مندوحة عنه ، لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعداً إلا ما يدركه الحصر .

ويدرك على صحة ما ذكرته لك أنهم رجعوا إلى الأصل فى تثنية المتفقين ، وما فويق ذلك من العدد ، فاستعملوا التكرير بالعاطف إما للضرورة وإما للتفخيم .

فالضرورة كقول القائل : كإن بين فكها والفك .

أراد أن يقول بين فكيها فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى استعمال العطف ، ومثله فيما جاوز الاثنين قول أبى نواس :

أقمنا بها يوما ويوما وثالث ويوما له يوم الترجل خامس

فإن استعملت هذا فى السعة فإنما تستعمله لتفخيم الشئ الذى تقصد تفخيمه كقولك لمن تعثفه بفتح تكرير منه وتنبهه على تكرر عفوك عنه ، قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم وجرم .[1]

---

[1] أمالى ابن الشجرى ١/١٣، ١٤

أصل الجمل هى التى لها محل من الإعراب

الجمل التى لا محل لها من الإعراب أصل للجمل التى لها محل من الإعراب يقول السيوطى :الجمل التى لا محل لها من الإعراب سبع قال ابن هشام المغنى : بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل وقال أبو حيان : أصل الجملة التى لا يكون لها موضع من الأعراب وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بمفرد ، لن المعرب هو المفرد ، والأصل فى الجملة ألا تكون مقدرة بمفرد .[١]

أصل الجمل التمام وأصل المفردات النقصان

اصل الجمل كلها ان تكون تامة وإنما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها يخرجها عن وضعها مثل جملتى الشرط وجوابه ، والقسم وجوابه ألاترى أن قولنا قام زيد من قولنا إن قام زيد كان كلاما تاما ثم دخلت عليه "إن" فصار ناقصا ، ولذلك بوب عليه صاحب الخصائص "باب التام يزاد عليه فيصير ناقصا "وكذلك جملة القسم فى قولك أحلف بالله او أقسم بالله إنما كانت فى الأصل تامة خبرا عن أنه يحلف أو يقسم لا يمينا ضمنت بذلك معنى الحلف بما تضمنه والأقسام به محلوفا عليه فصارت الجملة ناقصة مختصرة إلى محلوف عليه بقدر أن كانت تامة .

---

[١] الأشباه والنظائر ٢/٢٤،والمغنى لابن هشام ٢/٣٨٠

فالجملة أصلها التمام حتى يطرأ عليها التمام حتى عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أن أصل المفردات النقصان إلا أن المفردات لم تنتقل عن أصلها والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولا للجمل فكأنها بذلك أجريت مجرى أصولها وصيرت إلى أصولها التى هى المفردات [١]

أصل المرفوعات

اختلف فى أصل المرفوعات فذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأصل فى استحقاق الرفع وغيرهما محمول عليهما .[٢]يقول سيبويه :اعلم ان الاسم أوله الابتداء [٣]ـ يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل ـ وذلك لأن المبتدأ معرى عن العوامل اللفظية ، وتعرى الاسم من غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيره[٤] .

يقول السيوطى ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لايزول عن كونه مبتدأ وأن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل ومعمول ، والفاعل معمول لا غير .

وقيل الفاعل أصل ، والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه أن عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى .[٥]

---

[١] شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٢٤/١،٢٢٥والخصائص ٢٧٢/٢

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١

[٣] الكتاب ٢٣/١

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٣

[٥] الهمع ٩٣/١

ولأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع ليس[١] ، فإنه إنما رفع للفرق بينه وبين المفعول ، وليس المبتدأ كذلك فإن رفع المبتدأ أو الخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه لضرب من الاستحسان وتشبيهه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبراً عنه والأصل فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى[٢] .

وقيل كلاهما أصلان وليس أحدهما محمولاً على الآخر ولا فرعاً عنه واختاره الرضى ونقله عن الأخفش وابن السراج ، قال وكذلك الحال والتمييز والمستثنى أصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة[٣] .

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة والأصل فى الخبر أن يكون نكرة

أصل المبتدأ أن يكون معرفة لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوماً لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد[٤] ، وأصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلته فى علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإن أفاد جاز[٥] .

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١ ، والأشباه والنظائر ٦٠/٢

[٢] الهمع ٩٣/١

[٣] الهمع ٩٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٧١/٢ وأصول النحو ٧٥/١ .

[٤] الهمع ١٠٠/١

[٥] الأشباه والنظائر ٦١/٢

فإذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هى المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة لأنك إذا ابتدأ بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذى لا يعلمه[١] .

قال ابن الناظم : الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغالب فى النكرة ألا يفيد الإخبار عنها ، والأصل فى الخبر أن يكون نكرة لأنه محصل للفائدة[٢] .

الأصل تأخير الخبر

قال ابن مالك :

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذا لا ضررا[١]

الأصل فى الأخبار أن عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق فى الاعراب لما هو له ، دال على الحقيقة أو على شيئ من سببه ، ولما لم يبلغ درجتهما فى وجوب التأخير توسعوا فيه وجوزوا التقديم إذا لا ضرر أى إذا لم يحصل لبس .[٤]

يقول ابن هشام : للخبر ثلاث حالات إحداهما التأخر وهو الأصل [٥] .

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ ، ٨٦

[٢] شرح الألفية لابن الناظم ص ١١٣

[٣] الألفية فى النحو والصرف ص ١٨ (باب الابتداء)

[٤] شرح الأشمونى ٢٠٨/١، ٢٠٩، وشرح لبن عقيل ١٧٣/١ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٣٨/٢

[٥] أوضح المسالك ١٨٦/١

الأصل فى لام الابتداء

الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر فى قولك : لطعامك زيد آكل لأنه لما قدم فى صدر الكلام وقع المبتدأ فجاز دخول اللام عليه لأن الأصل فى اللام أن تدخل على المبتدأ فإذا وقع المفعول موقعة جاز أن تدخل اللام عليه كما تدخل على المبتدأ.[١]

الضمير أصل روابط الجملة

روابط الجملة بما هى خبر عنه عشرة :

أحدهما الضمير وهو الأصل ولذلك يربط به مذكورا كزيد ضربته ، ومحذوفا مرفوعا نحو " إن هذان لساحران " [٢] إن قدر لهما ساحران ، ومنصوباً لقراءة ابن عامر[٣] فى سورة الحديد "وكل وعد الله الحسنى "[٤] ومجرورا نحو السمن عنوان بدرهم ، أى منه .[٥]

ولا يغنى عنه أشياء إحداهما الإشارة .[٦]

---

[١] الإنصاف ٤٠٣/١

[٢] طه ٦٣

[٣] النشر فى القراءات العشر

[٤] الحديد ١٠

[٥] مغنى اللبيب ٤٩٨/٢ ، ٤٩٩

[٦] الهمع ٩٧/١

الأصل تقليل المقدر

بيان مقدار المقدر ينبغي تقليله ما أمكن ، لثقل مخالفة الأصل ولذلك كان تقدير الأخفش فى ضربى زيدا قائما ، ضربة قائما ، أولى من تقدير باقى البصر بين : حاصل إذا كان ، أو إذا كان قائما ، لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة ولأن التقدير من اللفظ أولى .

وكان تقديره فى " أنت منى فرسخان " بعدك منى فرسخان أولى من تقدير الفارس : أنت منى ذو مسافة فرسخين ، لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف ، والفارس قدر شيئين يحتاج معهما إلى ثالث .وضعف قول بعضهم فى (وأشربوا فى قلوبهم العجل)[١] إن التقدير : حب عبادة العجل والأولى تقدير الحب . وضعف قول الفارس ومن وافقة فى (واللاء بئسن)[٢] الآية إن الأصل واللاء لم يحضن فعدتهم ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون الأصل واللاء لم يحضن كذلك .[٣]

الأصول المرفوضة

١ــ جملة الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرا :

قال ابن يعيش : حذف الخبر الذى هو استقر أو مستقر وأقيم الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، ونقل الضمير

---

[١] البقرة ٩٣

[٢] الطلاق ٤

[٣] مغنى اللبيب ٢/٦١٥

الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالاستقرار ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف[١] .

٢ــ خبر المبتدأ الواقع بعد لولا :

ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا نحو لولا زيد لخرج عمرو تقديره لولا زيد حاضر ، قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الواحدة ، وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله[٢] .

٣ــ حذف خبر " لا " النافية للجنس :

قال ابن يعيش : بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر " لا " البتة ويقولون هو الأصول المرفوضة[٣] .

٤ــ الإخبار عن سبحان الله :

قال الأستاذ أبو الحسين بن أبى الربيع فى شرح الإيضاح : الإخبار عن سبحان الله يصح كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك[٤].

---

[١] شرح المفصل ٩٠/١ ، وينظر أمالى الشجرى ٥/١

[٢] شرح المفصل ٩٥/١

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١

[٤] الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٧٧/٢ بتصرف .

٥ــ تقدير المفرد مكان الجملة فى قولك : زيد اضربه :

وقال أيضا فى قولك : زيداً أضربه : ضعف فيه الرفع على الابتداء ، والمختار النصب ، وفيه إشكال من جهة الإسناد لأن حقيقة المسند والمسند إليه ، مالا يستعمل الكلام بأحدهما عن صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ، ولا تقدر هنا أن تقدر مفردا تكون هذه الجملة فى موضعه كما قدرت فى زيد ضربته . فإن قلت كيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شئ رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذى وضع مكانه[١] .

٦ــ إلحاق نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم :

وقعت نون الوقاية قبل ياء النفى مع الاسم المعرب فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم (فهل أنتم صادقونى) للتنبيه على أصل متروك ، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية السماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل[٢] .

---

[١] الكافى فى الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٢/٣٨٠ ، ٣٨١ بتصرف .

[٢] شرح الشمونى ١/١٢٦

٧ــ حذف الفعل وما يتصل به في قولهم : إفعل هذا إما لا :

قال ابن يعيش : ومعناه افعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع وزادوا على " إن " " ما " وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجوراً[١] .

٨ ــ أصل قام (قوم) :

أجمع النحويون على أن أصل " قام " " قوم " وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره[٢] .

٩ــ مصدر عسى :

مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل ، لأنه أصل مرفوض[٣] .

١٠ــ أصول أخرى مرفوضة :

رفضت العرب أصولاً كثيرة مثل مذاكير جمع المفرد ولم ينطق به ، وكذلك ليلة تصغير لشئ لم ينطق به ، وأصلان تصغير لشئ ولم ينطق به وإن كان الأصل أن ينطق بهذه الأشياء[٤] .

الأصل في " ما " و " لا " النافيتين الإهمال

الحروف العاملة هي الحروف المختصة سواء الحروف المختصة بالأسماء أو الحروف المختصة بالأفعال ، لأن الأصل فيما يختص ينوع أن يعمل العمل المختص به[٥] ، أما الحرف المشترك

---

[١] شرح المفصل

[٢] الأشباه والنظائر ٨٣/١

[٣] الأشباه والنظائر ٨٣/١

[٤] المرجع السابق ٨٤/١

[٥] ينظر جواهر الأدب ص ٢٤

فحقه ألا يعمل لعدم اختصاصه بأحدهما ، وقد خالف هذا الأصل أحرف منها " ما " الحجازية أعملها أهل الحجاز عمل " ليس " لشبهها بها ، وأهملها بنو تميم على الأصل[١] . وكذلك الأصل فى لا النافية ألا تعمل لأنها غير مختصة بالسماء ، وقد أخرجوها عن هذا الأصل فأعملوها فى النكرات عمل " ليس " تارة وعمل " إن " أخرى فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صح فيها أن تحمل على " ليس " فى العمل لأنها مثلها فى المعنى[٢] .

إن أصل الباب

إن أصل الباب وأن فرع منها ، قال أبو البقاء فى التبيين أصل الباب إن[٣] .

واختلف فى أن المفتوحة الهمزة فقيل هى فرع المكسورة وهو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج فى الأصول[٤] ولذلك قال هؤلاء فى إن وأخواتها الأحرف الخمسة ، ولم يعدوا أن المفتوحة لأنها فرع لأن إن وأن واحدة تكسر فى مواضع وتفتح فى مواضع ، فإن قيل تنبغى ألا تعد " كأن " لأن أصلها أن زيد عليها الكاف .

فالجواب : أن ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به بخلاف أن فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى

---

[١] الجنى الدانى ص ٤٤ وشرح المقدمة الجزولية ٨٧١/٣

[٢] شرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٥

[٣] التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين ص ٣٣٦ (بتصرف) وانظر اللباب ٢٢٤/١

[٤] ينظر الكتاب ١٣١/٢ ، والمقتضب ١٠٧/٤ ، والأصول ٢٦٢/١

الابتداء كما يعطف بعد المكسورة . وقيل أن المفتوحة أصل للمكسورة وقيل أصلان حكاهما أبو حيان[١] .

والرأى الأول هو الصحيح ويدل على صحته أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه .

الثانى : أن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة بخلاف المفتوحة

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به كقولك : فى عرفت أنك بر " إنك بر " ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والمرجوع إليه بحذف أصل .

الرابع : أن المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد ، والمفتوحة تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها فصارت فرعا .

الخامس : أن المكسورة أشبه بالفعل لأنها عاملة غير معمولة كما هو أصل الفعل .

السادس : " إن " المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبعض الاسم[٢] .

---

[١] الهمع ٣٨/١

[٢] انظر اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى ٢٢٤/١

الأصل كسر همزة " إن "

بعد " إذا " الفجائية ، وفاء الجزاء

يجوز فتح همزة " إن " وكسرها فى مواضع منها :

أولا : أن تقع بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا إن زيـــدا واقــف ، والكسر هو الأصل لأن إذا الفجائية مختصة بالجمل الابتدائيـــة ، فــإن بعدها واقعة فى موقع الجملة فحقها الكسر .

ثانيا : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : من يأتنى فإنى مكرمه ، بالكســر على أنها فى موضع الجملة ، وبالفتح على أنها فـــى تـــأويل مصـــدر مرفوع لأنه مبتدأ محذوف الخبر ، وخبر محذوف المبتدأ .

والكسر هو الأصل لأن الفتح محوج إلى تقدير محذوف لأن الجــزاء لا يكون جملة ، والتقدير على خلاف الأصل[١] .

الأصل فى إن المخففة العمل

تخفف إن فيجوز فيها حينئذ الإعمال ، والإهمال هو القياس لأنـــها إذا خفت يزول اختصاصها بالأسماء ، وقد تعمل استصحابا بالحكم الأصـــل فيها[٢] .

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٥ ، ص ١٦٧

[٢] شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٨ ، وشرح الأشمونى ٢٨٨/١

أصل خبر أفعال المقاربة

أن يكون مثل خبر " كان "

المفروض أن أفعال الإنشاء وسائر أفعال باب المقاربة مثل كان فى الدخول على مبتدأ وخبر ، فالأصل أن يكون خبرها مثل خبر كان[١] فى وقوعه مفردا وجملة اسمية وجملة فعلية وظرفا ، فترك الأصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا ثم نبه شذوذا على الأصل المتروك بوقوعه مفردا فى قول الشاعر :

اكترث فى العذل ملحا دائما ... لاتكثرن إنى عسيت صائما[٢]

وقول الشاعر :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهى تصفر[٣]

وبوقوعه جملة اسمية فى قوله :

وقد جعلت قلوصى بنى سهيل ... من الأكوار مرتعها قريب[٤]

---

[١] شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٦٩/٣

[٢] قائله : رؤبة فى ملحقات ديوانه ص ١٥٨ ، وبحره الرجز ، والشاهد فيه قوله : (عسيت صائما) حيث استدل بوقوع المفرد منصوبا بعد مرفوع (عسى) على أن (أن) والفعل (المصدر المؤول) إذا جاء بعد مرفوع (عسى) فهما فى موضع نصب خبر (عسى) .

[٣] قائله : تأبط شرا ، وبحره : الطويل ، والشاهد فيه قوله : (كدت أيبا) حيث جاء خبر (كاد) مفردا منصوبا

[٤] قائله : مجهول ، وبحره : الوافر ، والشاهد فيه قوله : (جعلت قلوص .. مرتعها قريب) حيث جاء بخبر (جعل) جملة اسمية ، وهى (مرتعها قريب) وهذا نادر ، أو شاذ .

قال ابن عصفور : ولا تقع الأسماء موقع أخبار الفعال المقاربة وإن كان ذلك هو الأصل ، إلا فى نادر كلامهم نحو قولهم : عسى الغوير أبؤسا .

أو فى ضرورة نحو : لا تكثرن إنى عسيت صائما وإنما رفض هذا الاسم ، وإن كان هو الأصل لأن المناسبة التى قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور فى الأسماء[١] .

وذلك لأن الغرض إرادة الدلالة على قرب زمن وقوع الفعل والالتباس به[٢] .

أصل العوامل الفعل

أصل العلم للأفعال بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل إلا ما استعمل زائدا نحو " كان " أو فى معنى الحرف نحو " قلما " أو تركب مع غيره نحو " حبذا " ، وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل ، وأما الحرف فتقدم أنه إن اختص بما دخل عليه ، ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه ، فإن لم يختص أو اختص ولكنه نزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لأن جزء الشئ لا يعمل فى الشئ[٣] .

قال ابن الناظم : فإن قلت لم استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية من أسماء المكان ؟

---

[١] المقرب ص ١٠٩

[٢] شرح المفصل لابن يعي ١٣/٧

[٣] الهمع ١٢٣/١

قلت : لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالتزام فقط[١] .

الأصل فى الفعل أن يكون بعد الفاعل

اعلم أن القياس فى الفعل من حيث هو حركة الفاعل الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل إن كان عاملا فى الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما ، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك ، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجود ثانيا فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل ، وكان الفعل لازما له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل ، ولذلك إذا اتصل به ضميره اسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم[٢] .

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول

يقول ابن مالك :

والأصل فى الفاعل أن يتصلا ... والأصل فى المفعول أن ينفصلا

وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجئ المفعول قبل الفعل[٣]

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٥

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٥

[٣] الألفية فى النحو والصرف ص ٢٥ (باب الفاعل)

يقول ابن عقيل : الأصلى أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت ، وإنما سكنوه كراهة توالى أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة ، فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة [١]. والأصل فى المفعول أن ينفصل من الفعل بل يتأخر عن الفاعل لأنه فضلة ، والفضلة تأتى بعد العمدة[٢] .

الفعل المبنى للمعلوم أصل للمبنى للمجهول

ذهب الجمهور إلى أن فعل المفعول مغير عن فعل الفاعل فهو فرع عنه وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة إلى أنه أصل[٣] ، ونسب فى شرح الكافية لسيبويه للزومه فى أفعال لم ينطق بها بفاعل كزهى ، فلو كان فرعا للزم ألا يوجد الأصل[٤] .

ورد بأن العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل ، بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها ، وهى لاشك ثوان عن المفردات[٥] وينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول لكن هو الأصل فى النيابة عنه[٦] .

---

[١] ينظر شرح ابن عقيل ١/٣٤٤

[٢] ينظر الأشباه والنظائر ٢/٨٤ ، والإنصاف ١/١٧٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٧ ، والهمع ١/١٦١ وشرح المفصل ١/١٠٢

[٣] ينظر المقتضب ٤/٥٠

[٤] شرح الكافية للرضى ٢/٢٧٠

[٥] الهمع ٢/١٦٤

[٦] شرح الأشمونى ٢/٦١

الأصل تقدير الشئ فى مكانه الأصلى

القياس أن يقدر الشئ فى مكانه الأصلى لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشئ فى غير محله ، فيجب أن يقدر المفسر فى نحو : زيدا رأيته ، مقدما عليه ، وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتفاء أمر معنوى لذلك .

فالأول نحو : أيهم رأيته إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ، ونحو : { وأما ثمود فهديناهم }[١] فيمكن نصب[٢] ، إذ لا يلى أما فعل .

والثانى : نحو متعلق ياء البسملة الشريفة فإن الزمخشرى قدره مؤخرا عنها لأن قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك .

ثم اعترض بـ { اقرأ باسم ربك }[٣] وأجاب بأنها أول سورة أنزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم[٤] .

---

[١] فصلت ١٧

[٢] النشر فى القراءات العشر

[٣] العلق ١

[٤] الكشاف ١٢/١ ، ومغنى اللبيب ٦١٣/٢

أصل الفعل المتعدى أن ينصب مفعولا واحدا

الأصل فى نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث تعديتها إلى مفعول واحد بأنفسها ، وإلى آخر بحرف جر نحو أنبأت زيدا بكذا وأخبرته بالأمر ، وقد يتعدى إلى اثنين بإسقاط الجار كقوله تعالى { قالت من أنبأك هذا }[١] .

وقد يتضمن معنى أرى المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فتعمل عمله نحو نبأ الله زيدا عمرا فاضلا ، وخَبرت زيدا أخاك كريما ، وخبرت عبد الله بكرا جالسا[٢] .

إذا تعددت المفاعيل فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى فى غير باب " ظن " و " أعلم "

إذا تعدد المفعول فإن كان فى باب ظن وأعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدم على الخبر ، والفاعل فى باب " أعلم "مقدم على الاثنين وإذا تعدد المفعول فى غير باب "ظن " و"أعلم " كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك لأنه أقوى هذا مذهب الجمهور .[٣]

قال ابن مالك :

والأصل سبق فاعل معنى كمن من "ألبس" من زاركم نسج اليمن[٤]

---

(١) التحريم ٣

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٥

(٣) الهمع ١/١٧٦

(٤) الألفية فى النحو والصرف ص ٢٨ ، باب : تعدى الفعل ولزومه .

وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه وعليه ابن هشام وبعض البصريين .[١]

قال أبو حيان : وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثانى إذا اتصل به ضمير يعود على الأول نحو أعطيت درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا يجوز بناء ما ذكر .[٢]

أصل المشتقات[٣]

ذهب البصريون إلى أن المصدر أصل للفعل والوصف فى الاشتقاق ، وفى هذا يقول ابن مالك :

بمثله أو وصف نصب وكونه أصلا لهذين انتخب[٤]

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر ، واستدلوا على ذلك بعدة أمور :

أولا : لأن المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل باعتلاله آلا ترى أنك تقول قام قياما فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل بقلبها ألفا فلما صح لصحته ، واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه لأن شأن الفروع أن تحمل على الأصول .

---

(١) ينظر الهمع ١/١٧٦،والأشمونى ٢/٩٢

(٢) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٢

(٣) ينظر الإنصاف ١/٢٣٥وما بعدها ، أوضح المسالك ٢/١٨٣، شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٣ ، الهمع ١/١٨٦وشرح الأشمونى ٢/٢٣٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠،١١١

(٤) الألفية فى النحو والصرف ص ٢٩ باب المفعول المطلق .

ثانيا : أن الفعل يعمل فى المصدر ، فوجب ان يكون لـــه ، لأن رتبـــة العامل قبل رتبة المعمول

ثالثا :أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ، ولاشك أن المؤكـــد قبـــل رتبـــة المؤكد ، فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، والذى يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا لا مصادر لها وهى نعم وبئس وليس ، وغيرهما .

رابعا : أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل وفاعل فينبغـــى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر أما البصريون الذين قالوا إن المصدر أصل للفعل فقد استدلوا على قولهم بعدة أمور :

أولا : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يـــدل علـــى زمـــان معين، فكما أن المطلق للمفيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل

ثانيا : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفســـه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلـــى غيره .

ثالثا : أن الفعل يدل بصيغته على الحدث والزمان ، والمصـــدر يـــدل بصيغته على شئ واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنيـــن ، فكذلك المصدر أصل الفعل ، لأنه لو كانت المصادر مشتقة من الأفعـــال لدلت على ما فى الأفعال من الحدث والزمان على معنى ثالث ، لأن كل مشتق يكون فيه الأصل وزيادة المعنى الذى اشتق له .

وقد ذهب الأنبارى مذهب البصريين ، ورد على قول الكوفين بما يأتى:

أولا : أما قولهم :ان المصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل باعتلاله أن المصدر الذى لا عله فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحا نحو ضربته ضربا ، وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها ، ولأن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض .

ثانيا : أما قولهم :أن الفعل فى المصدر يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصلا يريده .

أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء فكذلك ههنا .

ثالثا : أما قولهم : أن المصدر يذكر تأكيد للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ير د ه أن هذا لا يدل على الأصالة والفرعية ألاترى أنك إذا قلت جاءنى زيد وزيد ن فإن زيدا الثانى يكون تأكيدا للأول وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه فكذا هاهنا .

رابعا : وأما قولهم ك إننا نجد أفعالا ولا مصادر لها :

ير د ه

أن خلو تلك الفعال عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وان الفعل فرع عليه ، لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ألا ترى انهم قالوا : طير عباد يد اى متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع ، وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع .

وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتق من الآخر .

وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل ، والفعل أصل للوصف .

ورد بأنه ليس ما فى الفعل من الدلالة على زمن معين ، فبطل اشتقاقه منه ، وتعين اشتقاقه من المصدر .[١]

أصل "مذ"

أصل "مذ " "منذ " بدليل رجوعهم إلى ضم ذال "مذ " عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ، ولو لا أن الأصل الضم لكسروا ، [٢] ولأن بعضهم يقول : مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن باعتبار أن النون محذوفة لفظا لا نية ، ولأن "مذ " إذا صغرت يقال فيها "منيذ " برد النون [٣]. وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا يتصرف فى الحرف ولا شبهه . ويرده : تخفيفهم إن وكأن ولكن ، ورب ، وقط .

وقال المالقى : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهى أصل .[٤]

---

[١] الهمع ١٨٦/١، وشرح الأشمونى ٢٣٧/٢

[٢] أصول النحو ٣٦٢/٢

[٣] الجنى الدانى ص ٣٠٤ ، ٣٠٥

[٤] مغنى اللبيب ٣٣٦/٢،الهمع ٢١٦/١

"قبل "و "بعد " أصل الغايات

قبل وبعد أصل الغايات ، وما عداها من الظوف محمول عليها .[١]

الأصل فى الظروف التصرف أم عدمه ؟

قال أبو الحسين الربيع فى الإيضاح :

كان أبو على الشلوبين يقول : إن الأصل فى الظروف التصرف وأصل الأسماء ألا تقتصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل إلا فى باب واحد علمت انه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد هذا إلا فى الظروف والمصادر ، وإلا فى باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير . وقال أبو إسحاق ابن ملكون : الأصل فى الظروف ألا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس .

قال ابن أبى الربيع : وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف الاسم فى غير هذه الأبواب الثلاثة ، فالحق ما ذهب إليه الشلوبين .[٢]

واو العطف أصل لواو الحال و واو المفعول معه

اعلم أن الواو فى نحو جاء زيد والشمس طالعة ، وسرت والنيل فى زيادة ، فما بعد هذه الواو ليس مفعولا معه لأنها واو الحال وهى فى الأصل الواو التى يعطف بها جملة على جملة لجهة جامعة بينهما لا الواو التى بمعنى "مع ". [٣] وكذلك الواو مع المفعول معه

---

[١] المالى الشجرية ٢/٧٥

[٢] الأشباه والنظائر ٢/٩٥

[٣] شرح الألفية لابن الناظم ص٢٧٥

إنما هى حرف عطف فى الأصل فعمل الفعل فيما بعدها كما عمل فيما بعد حرف العطف ،

والدليل على أنها عاطفة فى الأصل أنها لا تقع إلا فى الأماكن التى يمكن أن تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة والمجاز.[١] ولأن المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق ، لأن أصل واوه للعطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعا ولا يتقدم على مصاحبه .[٢]

" إلا أصل أدوات الاستثناء "

إلا أصل أدوات الاستثناء وما عداها محمول عليها [٣]

قال ابن يعيش :أصل الاستثناء أن يكون بـ "إلا "وإنما كانت هى الأصل لأنها حرف ، وأنها تنقل الكلام من حال إلى حال كالحروف ، كما ان "ما "تنقل الكلام من الإيجاب إلى النفى والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار ، واللام تنقل من النكرة إلى المعرفة ، فعلى هذا تكون "إلا " هى الأصل لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ، ويكتفى بها عن ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام إلا زيد ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ، ومحمول عليها للمشابهة بينهما .[٤]

---

(١) المقرب ص ١٧٥

(٢) الهمع ٢٢٠/١

(٣) المستوفى ٣١٦/١ ، الهمع ٢٢٩/١

(٤) شرح المفصل ٨٣/٢ وينظر الأصول ٢٨٥/١ ، والاستغناء للقرا فى ص١١٥

الثانى : أنها تقع فى أبواب الاستثناء فقط ، وغيرها فى أمكنة مخصوصة بها ، وتستعمل فى أبواب أخر .[١]

وقال أبو البقاء فى التبيين : الأصل فى "إلا " الاستثناء وقد استعملت فى الاستثناء ، والأصل فى سواء وسوى الظرفية ، وقد استعملت بمعنى غير .[٢]

أصل " غير " أن تكون صفة

الأصل فى "غير "أن تكون للوصف كما أن الأصل فى "إلا "أن يكون للاستثناء ، يقول ابن هشام : ولا تتصرف "غير " بالإضافة لشدة إبهامها ، وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين :

أحدهما : وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى : (نعمل غير الذى كفا نعمل) [٣] أو لمعرفة قريبة منها نحو : { صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم }[٤] لأن المعرفة جنس قريب من النكرة ، ولأن غير إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها[٥] فلما ضمنت " غير " معنى إلا حملت عليها فى الاستثناء[٤] ، وقد يدخل كل منهما على الآخر[٦] .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/٩٩

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص ٤٢٢

(٣) الأعراف ٥٣

(٤) الفاتحة ٧

(٥) مغنى اللبيب ١/١٥٨

(٦) شرح الأشمونى ٢/١٥٥

(٥) أصول النحو ١/٢٨٥ ، المستوفى ١/٣١٦ ، الاستفتاء ص ١٣٨ ، الهمع ١/٢٢٩

الأصل فى الحال وصاحبها

أصل الحال أن تكون نكرة ، وأصل صاحب الحال أن يكون معرفة لأن الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه فى المعنى ، فأصلها أن تكون نكرة وأصل صاحبها أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة[١] .

الأصل تأخير الحال عن صاحبها

الأصل تأخير الحال عن صاحبها ، ويجوز تقديمها عليه نحو : جاء مسرعا زيد ، كما يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، وقد يوجب هذا التقديم أو يمنعه[٢] .

ويرى ابن هشام أن الأصل جواز التقديم والتأخير حيث يقول : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات إحداها وهى الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه[٣] .

التمييز المنصوب بفعل متصرف

فاعل فى الأصل غالبا .

مذهب سيبويه[٤] امتناع التمييز على عامله مطلقا ، ولا خلاف فى امتناع تقديمه على العامل إذا لم يكن فعلا متصرفا ، ولم يجز ذلك

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٨

(٢) المرجع السابق ص ٣٢٢ ، والهمع ٢٤١/١

(٣) أوضح المسالك ٢٧٩/٢

(٤) الكتاب ٢٠٥/١

سيبويه لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغبر عما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل .

الإضافة بمعنى اللام أصل

تأتى الإضافة بمعنى "من " مثل توب حرير ، وبمعنى "فى " مثل قوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) [١] ، وبمعنى اللام مثل " توب زيد " وهو الأصل [٣] والذى عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى " من " ، وموهم الإضافة بمعنى " فى " محمول على أنها فيه بمعنى اللام مجازا ويدل على ذلك أمور :

أحدها : أن دعوى كون الإضافة بمعنى " فى " يستلزم دعوى كثرة الاشتراك فى معناها وهو على خلاف الأصل فيجب اجتنابها .[٢]

الأصل ألا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم

قال ابن السراج فى الأصول : الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم ، ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل ن لأن الفعل له بنى وصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدلالة عليهما .[٤]

---

[١] سبأ ٣٣

[٢] شرح الأشمونى ٢٣٨/٢

[٣] شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٨٢

[٤] أصول النحو ١١/٢ ، والأشباه والنظائر ١١٣/٢

أصل الحرف فى المعنى

الأصل فى الحرف أن يوضع لمعنى واحد [٢]وان يدل على ما وضع له ولا يدل على معنى آخر [٣] وقد يتوسع فيه فيستعمل فى غيره مثل حروف الجر [٤] ، كما قالوا : التحقيق ان معنى اللام فى الأصل الاختصاص وهو معنى لا يفارقها ، وقد يصحبه معان أخر ، وإذا تؤملت سائر المعانى المذكورة وجدت راجعة للاختصاص .[٥]

و"فى " حرف جر وله تسعة معان الأول الظرفية ، وهى الأصل فيه ولا يثبت البصريون غيره ، وتكون للظرفية حقيقة نحو " واذكروا الله فى أيام معدودات " ومجازا نحو " ولكم فى القصاص[٦] حياة ".[٧]

وأما "عن " فأصل معانيها المجاوزة إما حقيقة نحو رحلت عن زيد ، أو مجازا نحو أخذت العلم عن والدى .[١]

أما من معانى الكاف التشبيه وهو الأصل فيها نحو زيد كالأسد[١٠] .

---

[١] الجنى الدانى ص ٢٤

[٢] الإنصاف ٤٨١/٢

[٣] الجنى الدانى ص ٢٤

[٤] الجنى الدانى ص ١٠٩

[٥] البقرة ١٧٩

[٨] الجنى الدانى ص ٢٥٠

[٩] جواهر الدب ص ٤٠٤ والهمع ٢٩/٢

[١٠] شرح الأشمونى ص٤٠٤ والهمع ٢٩/٢

الباء أصل حروف القسم

أصل حروف القسم الباء [١] ، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله لتفعلن ، ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو : بالله هل قام زيد ، أى أسألك بالله مستحلفا ، بخلاف سائر حروفه فإن الفعل معها لا يظهر ، ولا تجر المضمر، ولا تستعمل فى الطلب .[٢]

يقول ابن يعيش : وإنما خصوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجر لأمرين : أحدهما : أنها الأصل فى التعدية .

والثانى : أن الباء معناها الإلصاق ، والمراد إيصال معنى الحلف للمحلوف فلذلك كانت أولى إذا كانت مفيدة هذا المعنى والذى يؤيد عندك ان الباء الأصل فى حروف القسم أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر فتقول بالله لأقومن وبه لأفعلن ، ولو أضمرت لقلت به لأفعلن ولا تقول : وه ولا وك ، فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل أنها هى الأصل لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها .[٣]

---

[١] أصول النحو ٤٣٠/١ ، مغنى اللبيب ١٠٦/١

[٢] الجنى الدانى ص ٤٥

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٨

أصل أقسام الواو العطف

وهى أم الباب

تنقسم الواو إلى عاملة وغير عاملة ، أما الواو غير العاملة فقد ذكر بعضهم لها أقساما كثيرة وهى راجعة إلى ثمانية أقسام :

الأول : العاطفة ، وهذا أصل أقسامها وأكثرها وهى أم باب حروف العطف لكثرة محالها وهى مشتركة فى الإعراب والحكم [١] ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف بأحكام معينة لا تكون فى غيرها ، وفى تذكرة ابن الصائغ عن شرح الجمل للأعلم : أصل حروف العطف الواو ، ولا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك ، وأما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضطراب والإستدراك والنفى فلما كانت هذه الحروف منها زيادة معنى على حكم الواو ، صارت الواو بمنزلة الشئ المفرد وباقى الحروف بمنزلة المركب والمفرد أصل المركب .[٢]

أصل العطف

أقسام العطف ثلاثة :

أحدها : العطف على اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد

الثانى : العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعداً

---

[١] الجنى الدانى ص ١٨٥

[٢] الأشباه والنظائر ٢/١٢٤ ، ١٢٦ بتصرف وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٠

الثالث : العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم الباء فى الخبر .[١]

"يا "أصل حروف النداء

أصل حروف النداء "يا "ولهذا كانت أكثر أحرفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، واسم المستغاث ، وأيها وأيتها إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو ب "وا " وفى شرح الفصول لابن إياز : قال النحاة : "يا " أم الباب ولها خمسة أوجه من التصرف :

أولها : نداء القريب والبعيد بها .

ثانيها : وقوعها فى باب الاستغاثة دون غيرها .

ثالثها : وقوعها فى باب الندبة .

رابعها : دخولها على " أى " .

خامسها : أن القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها[٢] .

الأصل فى حذف حرف النداء

قال ابن النحاس فى التعليقة : أصل حذف حرف النداء فى نداء الأعلام ثم كل ما أشبه العلم فى كونه لا يجوز أن يكون وصفا لأى ، وليس مستغنما ثابه ، ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه .[٣]

---

[١] الأشباه والنظائر ١٢٣/٢ ، ١٢٤ بتصرف

[٢] الأشباه والنظائر ١٣٠/٢ ، ١٣١ ، وشرح المفصل ١١٨/٨

[٣] الأشباه والنظائر ١٣٣/٢

الأصل فى كل منادى النصب

الأصل فى كل منادى أن يكون منصوبا ، وإنما بنـــوا المفـرد المعرفة على الضم لعلة معينة ، والذى يدل على ان الأصل فـــى كـل منادى النصب قول العرب يا إياك ، لما كان المنادى منصوبـــا وكنـــوا عليه أتوا بضمير المنصوب ، هذا استدلال سيبويه .[١]

ومما يدل أيضا على أن أصل المنادى النصب نصبهم المضـــاف فى قولهم يا عبد الله والمشابه له من نحو يا خيرا من زيد ، والمنكور من نحو يا رجلا ، ويا راكبا .[٢]

الأصل فى تابع كل منادى مضموم النصب

كل منادى مضموم حق تابعه النصب مفردا كان أو غـيره ، لأن متبوعه مبنى اللفظ منصوب المحل وما كان كذلك فإنما حق تابعـــه ان يجرى على محله فقط ، ولكن خولف ذلك فى باب النداء فجاء بعـــض توابعه بوجهين : فما نصب منه فعلى الأصل وما رفع فلشبه متبوعـــه المرفوع فى اطراد الهيئة ولا يرفع إلا وهو مفـــرداً ومضـــاف يشـــبه المفرد لكون إضافته غير محضة نحو يا زيد الحسن الوجه ، ولأصالـــة نصب التابع فى هذا الباب فضل الرفع .[٣]

---

[١] الكتاب ١٨٢/٢

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١

[٣] شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧٤

الأصل فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

إثبات الياء

كثيرا ما يضاف فى المنادى إلى ياء المتكلم ، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف فاستعمل على الأصل ، وهو إثبات الياء وفتحها ، ومخففا ، على أربعة أوجه .[١]

نون التوكيد الثقيلة أصل للخفيفة

النون المفردة تأتى على أربعة أوجه أحدهم : نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى ﴿ ليسجنن وليكونا من الصاغرين ﴾[٢] وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون الثقيلة أصل[٣] ، وقيل العكس[٤]

قال صاحب جواهر الأدب : وليست النون الثقيلة أصلا للخفيفة كما ذهب إليه الكوفيون من أنها مخففة منها بل الخفيفة أصل برأسها لأن الشديدة أشد تأكيداً وشدة التأكيد فرع على أصله ، وهذا يقتضى أصالة الخفيفة ، فكيف تجعل فرعا ؟ ولأن التخفيف تصرف والحروف لا تقبل التصرف لجمودها إلا فى ضرورة ولا ضرورة[٥] .

---

(١) المرجع السابق ص ٥٠٨

(٢) يوسف ٣٢

(٣) مغنى اللبيب ٢/٣٤٠

(٤) شرح الأشمونى ٣/٢١٣

(٥) جواهر الأدب ص ٣٧٢

ويقول ابن يعيش : ولو كانت الثقيلة أصلا للخفيفة لكان حكمها واحد ، وليس الأمر كذلك ألا ترى أنك تبدل من الخفيفة فى الوقف ألفا وتحذف إذا لقيها ساكن بخلاف الثقيلة ، فلما اختلف حكم النونين دل على اختلاف فى أنفسهما[١] .

ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى

قال ابن مالك فى ألفيته :

فالأدهم القيد ، كونه وضع فى الأصل وصفا انصرافه منع[٢]

مما يمنع من الصرف أن تكون الكلمة وصفا أصليا على وزن أفعل بشرط ألا تلحقه تاء التأنيث نحو أشهل وأحمر ، وأفضل من زيد فهذا ونحوه لا ينصرف لأنه ــ كما ترى ــ صفة على وزن أفعل المؤنث منه على فعلاء أو فعلى ، نحو شهلاء وحمراء ، والفضلى وليست الوصفية عارضة عروضها فى نحو مررت برجل أرنب بمعنى ذليل .

وإنما لم ينصرف ما كان وصفا أصليا على وزن أفعل ، لأن فيه فرعية المعنى بكونه صفة ، وفرعية اللفظ بكونه على وزن الفعل به اولى من قبل أن أفعل أوله زيادة تدل على معنى الفعل دون الاسم ، وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى[١] .

---

[١] شرح المفصل ٣٨/٩

[٢] الألفية فى النحو والصرف ص ٥٥ باب مالا ينصرف

[٣] شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٨ ، وشرح الأشمونى ٢٣٥/٣

" أن " أصل النواصب للفعل

" أن " أصل النواصب للفعل ، وأم الباب بالاتفاق كما نقله أبو حيان فى شرح التسهيل ، ومن ثم اختصت بأحكام منها إعمالها ظاهرة ومضمرة ، وغيرها لا ينصب إلا مظهرا ومنها : أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على " أن " المشددة ، بجامع اشتراكهما فى المصدرية والعمل نحو أريد أن عندى تقعد ، وأن فى الدار تقعد ولم يجوز أحد ذلك فى سائر الأدوات إلا اضطراراً[١] .

وكذلك لو جعلت مؤكدة لكى فى قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شناً ببيداء بلقع[٢]

لكانت كى هى الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل ، وما كان أصلاً فى بابه لا يكون مؤكداً لغيره[٣] .

---

[١] الأشباه والنظائر ١٤٢/٢

[٢] البيت : مجهول القائل ، وبحره : الطويل ، والشاهد فيه قوله : (لكيما أن) فإن (كى) هنا يجوز أن تكون مصدرية ، فتكون (أن) مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقديم اللام الدالة على التعليل التى يشترط وجودها أو تقديرها قبل (كى) المصدرية ، ويحتمل ان تكون (كى) تعليلية مؤكدة اللام ، فيكون السابك هو (أن) وحدها ، ولولا (أن) لوجب أن تكون (كى) مصدرية ، ولولا وجود (اللام) لوجب أن تكون (كى) تعليلية .

[٣] شرح الأشمونى ٢٨٠/٣

أصل سين التسويف

السين عند البصريين أصل مستقل ، وذهب الكوفيون أنها مقتطعة من سوف كما قالوا سو ، وسى ، وسف[١] .

وأختاره ابن مالك قال : لأنه أبعد من التكلف ، ولأنهم أجمعوا على أن هذه الثلاثة فروع سوف فتكون السين كذلك[٢] .

وأختار ابن يعيش مذهب البصريين وقال : والذى عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتان الأصل ، وأن توافقا فى بعض حروفهما ، ولذلك تختلف دلالتهما فسوف أكثر تنفيساً من السين ولذلك يقال سوفته إذا أطلت الميعاد وكأنك اشتققت من لفظ آمين فعلاً فقلت أمنت على دعائه ولو كان أصلهما واحداً لكان معناهما واحداً مع أن القياس يأبى الحذف فى الحروف[٣] .

وقد رد على ذلك ابن مالك فقال : هذه دعوى مردودة لأن العرب عبرت عن المعنى الواحد فى الوقت الواحد بـ سيفعل وسوف يفعل[٤] .

إن أصل أدوات الشرط

" إن " أصل أدوات الشرط وأم الباب ، قال ابن يعيش : لأنها تدخل فى مواضع الجزاء كلها ، وسائر حروف الجزاء لها مواضع

---

(١) الإنصاف ٦٤٦/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨ ، ١٤٨

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/١ ، ٢٧

مخصوصة فـ " من " شرط فيمن يعقل ، و " متى " شرط فى الزمان . وليست " إن " كذلك بل تأتى شرطاً فى الأشياء كلها ، وقال ابن القواس فى شرح الدرة : كان " إن " أصل أدوات الشرط لأنها حرف ، وأصل المعانى للحروف ولأن الشرط بها يعم ما كان عينا أو زماناً أو مكاناً ، ومن ثم اختصت بأمور منها : جواز حذف الفعلين بعدها .

ومنها : جوز بعضهم حذفها ـ لكن الجمهور منعه ـ ولا يجوز حذف غيرها من أدوات الشرط إجماعاً كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ، ولا حذف حرف الجر .

ومنها يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسره ما بعده نحو { وإن أحد من المشركين استجارك فأجره }[١] ولا يجوز ذلك فى غيرها من الأدوات إلا فى الضرورة كما جزم به فى التسهيل[٢] .

قال ابن يعيش وأبو حيان : وخصت " إن " بالجواز لكونها فى الشرط أصلاً[٣] .

وقال ابن الأنبارى[٤] : جوز الكوفيون تقديم المرفوع مع " إن " خاصة ، وعملها فى فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل فى باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها .

---

(١) التوبة ٦

(٢) التسهيل ص

(٣) ينظر شرح المفصل ١٥٦/٧ ، ٩/٨ والأشباه والنظائر ١٤٥/٢ ، ١٤٦ ، وينظر أمالى الشجرى ٨١/٢

(٤) الإنصاف ٦١٦/٢

أصل موضع الجزاء أن يتقدم على أداة الشرط

قال الكوفيون : إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط لأن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدما على " إن " كقولك : أضرب إن تضرب ، وكان ينبغى أن يكون مرفوعا إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار[١] .

جملتا الشرط والجزاء والأصل أن يكون فعلاهما مضارعين

كل أدوات الشرط المقتضية جملة شرط وجزاء حق الجملتين أن تكونا فعليتين ، ويجب ذلك فى الشرط دون الجزاء فقد تكون جملة الشرط فعلية تارة واسمية تارة وإذا كان الشرط والجزاء جاز أن يكون فعلاهما مضارعين وهو الأصل ، وأن يكونا ماضيين لفظا ، وأن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا وأن يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا[٢] .

قال ابن مالك : فإذا كانا الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل لأن المراد منهما الاستقبال ، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع ، ودلالة الماضى عليه مخالفة للوضع وما وافق الوضع أصل لما خالفه .

---

[١] الإنصاف ٦٢٣/٢

[٢] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٧ ، وشرح الأشمونى ١٦/٤

وإن كانا ماضيين خالفا الأصل وحسنهما وجود التشـــاكل وإن كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلـــت الموافقـــة مـــن وجـــه والمخالفة من وجه وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف[١] .

أصل لازم الأمر السكون

يجوز تسكين لازم الأمر بعد واو وفاء نحو { وليوفـــوا نذورهـــم }[٢] { فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى }[٣] ولا يجوز ذلك فى لام كـــى لأن لام الأمر أصلها لام السكون من وجهين :

أحدهما مشترك : وهو كون السكون مقدما على الحركة إذ هى زيـــادة والأصل عدمها .

الثانى خاص : وهو أن يكون أصلها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر لكن منع من سكونها الابتداء فكسرت فإذا دخل حرف العطف رجع إلى السكون ليؤمن دوام تفويت الأصل[٤] بخلاف لام كى فإن أصلها الكســـر لأنها لام جر[٥].

---

[١] شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٩

[٢] الحج ٢٩

[٣] البقرة ١٨٦

[٤] الجنى الدانى ص ١١٢

[٥] الأشباه والنظائر ٣١٧/٢

أصل العدد التأنيث

اعلم أن عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء كقولك : ثلاث نسوة وأربع جوار ، وعشر ليال .

وعدد المذكر بالهاء نحو خمسة أبيات ، وسبعة دراهم وعشرة دنانير وهذا عكس القاعدة .

لأن القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث ، وحذفها مع المذكر وإنما كان الأمر فى العدد على ما ذكر للفرق بين المذكر والمؤنث وإنما اختص بالتاء لأن أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثا بالتاء من نحو ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد ، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع جعل الأصل للأصل فأثبت العلامة ، والفرع للفرع فأثبت العلامة فمن أجل هذا قلت ثلاثة رجال وأربع نسوة وإنما كان أصل العدد التأنيث للمبالغة بالأشعار بقوة التضعيف ، وذلك لأنه لاشئ فيه من قوة التضعيف بالعدد فيما يظهر للعقل ، فأشعر بالعلامة أن له المنزلة هذه ، وجرت علامة التأنيث فى العدد مجراها فى مثل علامة ونسابة للأشعار بقوة المبالغة فى الصفة وتضاعفها فى المعنى .

وقيل إنما كان أصل العدد التأنيث من قبل أن كل اسم لا يخلو مسماه من أن يكون عاقلا أو غير عاقل ، ومسمى قولنا ثلاثة وأربعة من الأعداد ، إنما هو شئ فى الذهن مجهول فصار بمنزلة مالا يعقل ، والإخبار عن جماعة مالا يعقل كالإخبار عن المؤنث المفرد فلذلك أنت وأما واحد واثنان فقد اعتمد فيها على قاعدة القياس[1] .

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش ١٨/١ ، ١٩ ، وينظر المقدمة الجزولية ٩٢٧/٣

مراعاة الأصل فى العدد

يقول سيبويه : تقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأن أصل الدابة عندهم صفة وإنما هى من دببت فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء[١] .

وقال أبو الفارس : تقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأن الأصل صفة فأجرى على الأصل وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء . [٢]

أصل إعراب العدد

العدد فى الأصل موضوع على ألا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميات فقط ، فإن حقه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنة الأواخر ، وحروف التهجى ، وإنما يعر عند الثبات بالمعدود [٣]

العدد المركب له أصل فى التمكن

كل عدد مركب : فجزآه مبنيان على الفتح إلا اثنا و اثنتا ، اما بناء الصدر منهما فلتنزله منزلة صدر الاسم ، واما بناء العجز فلتضمنه معنى الحرف لأن الأصل فى نحو خمسة عشر ، خمسة وعشر ، كما ترقول خمسة وعشرون ، فلما تركبا ذهبت الواو من اللفظ وتضمن معناه ثانى الجزأين فبنى على الفتح ، وإنما لم بين

---

[١] الكتاب ١٧٣/٢ ، ١٧٤

[٢] التكملة ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ وينظر الأشمونى ٦٢/٤

[٣] الأشباه والنظائر ص ٧٣٢

المركب على السكون لأن له أصلا فى التمكن والا على حركة غير الفتح لكونه مسقطا لا بالتركيب فأوثر أخف الحركات .[١]

الهمزة أصل أدوات الاستفهام

قال ابن يعيش : الهمزة أصل أدوات الاستفهام وأم الباب ، وأعم تصرفا ، وأقوى فى باب الاستفهام ، لأنها تدخل فى مواضع الاستفهام كلها ، مغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل إلى الاستفهام نحو "من" و "كم " و " هل " ف " من " سؤال عمن يفعل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى ، و " كم " يؤال عن عدد " وقد تستعمل بمعنى " زب " و "هل " لا تسأل بها فى المواضع ، ألا ترى أنك تقول أزيد عندك أم عمرو ؟ على معنى أيهما عندك ، ولا يجوز فى ذلك المعنى أن تقول هل زيد عندك أم عمرو ؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى " قد " نحو " هل أتى على الإنسان حين " [٢] اى قد اتى ، وقد تكون بمعنى النفى نحو " هل جزاء الإحسان إلا الإحسان " .[٣]

وإذا كانت الهمزة أعم تصرفا وأقوى فى باب الاستفهام توسعوا فيها أكثر مما توسعوا فى غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ أو الخبر ويكون الخبر فعلا نحو أزيد قام ،

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣٢

[٢] الإنسان ١

[٣] الرحمن ٦٠

واستقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال هل زيد قام .[١]

وقال ابن مالك : الأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما جئ بعده أخواتها فكان يقال فى " أفتطمعون " [٢] " أو كلما[٣] " أثم إذا وقع "[٤] فأتطمعون وأكلما ثم أ إذا وقع ، لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام وهى معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف .

ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام وقد خولف هذا فى الهمزة فأرادوا التنبيه عليه فكانت الهمزة بذلك أولى لأصالتها الاستفهام .

وقد غفل الزمخشرى فى معظم كلامه فى الكشاف عن هذا المعنى فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفا عليها بالعاطف ما بعده ، وفى هذا من التكلفة ومخالفة الأصول ما لا يخفى ، لأن المدعى حذف شئ يصح المعنى بدونه لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف ، وما نحن لعبدوه بخلاف ذلك ، فلا سبيل إلى تسليم الدعوى[٥] .

---

[١] ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٨

[٢] البقرة ٧٥

[٣] البقرة ١٠٠

[٤] يونس ٥١

[٥] شواهد التوضيح والتصحيح ص ٦٣ ٦٤

التذكير أصل التأنيث

لا شبهة أن التأنيث فرع على التذكير لا ندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس .[١]

قال ابن يعيش : الأصل فى الأسماء التذكير ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شئ وحيوان وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة وليس كذلك المؤنث .

الثانى : أن المؤنث له علاقة فكان فرعا ، [٢] لأن الأسماء الأولى تكون مفردة لا تركيب فيها الثوانى تحتاج إلى ما يميزها من الأول [٣]

وقال صاحب البسيط : التأنيث فرع على التذكير لوجهين :

أحدهما : أن لفظ شئ مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث

الثانى : أن المؤنث له علاقة تدل على فرعيته ، إما لفظية كقائمة وإما معنوية وهو : أن كمال المذكر مقصود بالذات ، نقصان العرض فرع كمال الذات .[٤]

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣١٣/١ ، والمخصص ٧٩/١٦

[٢] شرح المفصل ٥٩/١

[٣] الهمع ١٦٩/٢

[٤] الأشباه والنظائر ١٥٦/٢

ويقول أبو على الفارس : أصل الأسماء التذكير ، والتأنيث ثان له ، ومن ثم إذا انضم إلى التأنيث فى الأعلام التعريف لم ينصرف نحو امرأة سميت بقدم وزينب ، وإذا انضم إلى التذكير انصرف نحو رجل سمى لحجر وجعفر .[١]

وقال ابن القواس : أصل الفعل التذكير لأمرين :

أحدهما : إن مدلوله المصدر ، وهو مذكر لأنه جنس .

الثانى : أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعل فى الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه معنويا ، وإنما تأنيثه للفاعل .[٢]

ولذلك يقول ابن الشجرى : قد ثبت واتقر أن التذكير أصل للتأنيث .[٣]

مفعول بمعنى فاعل أصل لفعول بمعنى مفعول

قال ابن مالك :

ولا تلى فارفة فعولا أصلا ولا المفعال والمفعيلا[٤]

أى ما كان من الصفات على فعول بمعنى فاعل كصبور وشكور لا تلحقه التاء للفرق بين التأنيث والتذكير إلا فيما شذ نحو عدوة ومسكين ومسكينة .

وإن كان مفعول بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء للتأنيث وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلا لأن بنية الفاعل أصل ولأن ما كان بمعنى

---

[١] التكملة ص٢٩٣

[٢] الأشباه والنظائر ١٥٩/٢

[٣] الأمالى الشجرية ٢٧/٢

[٤] الألفية فى النحو والصرف ص ٦٣ باب التأنيث

فاعل أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له ولذلك قالوا ركوبة بمعنى مركوبة لأن بنية الفاعل أصل [١] .

الألف المقصورة اصل للممدودة

من علامات التأنيث الألف وتنقسم إلى قسمين : مقصورة مثل سلمى وليلى وممدودة مثل صحراء ونجلاء ، وقد ذهب البصريون إلى أن الألف المقصورة أصل للممدودة ، يقول ابن الشجرى : يجوز فى الضرورات مراجعة الأصول كصرف مالا ينصرف ، وكقصر الممدود ، لأن القصر هو الأصل كما أن صرف الاسم هو الاسم . وقال الكوفيون بل هما أصلان[٢] .

التفخيم اصل والإمالة فرع

أصحاب الإمالة تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل ولا يميلون إلا فى مواضع قليلة[٣] .

الفعل المتصرف أصل للجامد

الأصل فى الفعل التصرف ، لأصالة الفعل فى التصرف استأثر بأمور منها : بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء به فى الكلام صدر بهمزة الوصل محركة لتعذر الابتداء بالساكن نحو "

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٣ ، ٧٥٤ بتصرف و شرح الأشمونى ٩٦/٤

[٢] أمالى ابن الشجرى ٣١٩/٢ ، الهمع ١٧٠/٢ ، وشرح الأشمونى ١٠٩/٤

[٣] شرح الأشمونى ٢٢١/٤

استثبتوا " أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشئ ، فإن أوله ساكن كما ترى ، فإن وصلته بكلام قبله لم تغيره ، وإن ابتدأ به زدت همزة الوصل فقلت استثبتوا بهمزة مكسورة[١] .

أصل حركة همزة الوصل

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل فتكسر فى اضرب اتباعا لكسرة العين وتضم فى أدخل اتباعا لفتحة العين .

وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون ساكنة وإنما تحرك لالتقاء الساكنين .

وذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم فى " أدخل " ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم ، لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس فى كلامهم شئ على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين[٢] .

الأصل فى همزة " أيمن "

الأصل فى همزة " أيمن " أن تكون همزة قطع لأنه جمع إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل ولو كانت فى الأصل همزة وصل لكان ينبغى أن تكون مكسورة على حركتها فى الأصل .

---

[١] شرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣٣

[٢] ينظر الإنصاف ٢/٧٣٧ ، التصريح ٢/٤٥٦ ، وشرح الأشمونى ٤/٢٢٣

والذى يدل على أنها ليست همزة وصل أنها تثبت فى قولـــهم " أم الله لأفعلن " فتدخل الهمزة على الميم وهى متحركة ولو كانت همزة وصـل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها[١] .

إذا التقى ساكنان الأصل تحريك أيهما

إذا التقى ساكنان لابد من حذف أو تحريك أحدهما لأنه لا يلتقى ساكنان فى لغة العرب ، والأصل تحريك الساكن المتأخر ، لأن الثقـــل ينتهى عنده ، كما كان تكسير الخماسى وتصغيره فإن الحذف يكون فى الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهى إلـــى الآخـــر ، وكذلك جمع الساكنين ، ولذلك لا يكون التغيير إلا لوجه يرجحه .

وقيل الأصل تحرك الساكن الأول لأن به التوصل إلـــى النطـــق بالثانى فهو كهمزة وصل .

وقيل الأصل تحريك ما هو طـــرف الكلمـــة ســـواء كـــان أول الساكنين أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الإعـــراب فى الآخر[٢].

الكسر هو الأصل فى همزة التقاء الساكنين

الحركة إن كانت لالتقاء الساكنين الكسر ، وإن كانت لغير ذلك الفتـــح ولا يعدك عن ذلك إلا لموجب[٣] .

---

[١] الإنصاف ٤٠٧/١

[٢] الأشباه والنظائر ١٧٠/٢

[٣] شرح القصائد التسع ص ٣١٩

وإنما كان الأصل فيما حرك من الساكنين الكسرة لأنها حركة لا توهم للإعراب[١] إذ الكسر الذى يكون فى أحد الساكنين لا يتخيل أن موجبه الإعراب لأنه لا يكون فيها تنوين ولا إضافة بخلاف الضم والفتح فإنهما يكونان إعرابا ولا تنوين معهما ، وذلك فيما لا ينصرف فلما كانت حركة لا تكون فى معرب أشبهت الوقف الذى هو مقابل الإعراب فحرك بها .

قال صاحب البسيط : هذا موافق النحويين فإن حرك بغير الكسر فلوجه ما .

ويحتمل أن يقال الفتح أصل لأن المراد الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات .

أو يقال الأصل التحريك بحركة فى الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة يكون لوجه يخصها .

وقال صاحب البسيط : اصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة اوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين فى الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعرابا لا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها فى حالة إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

الثانى : أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما ينصرف ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف ، أما الجر فلا يكون إلا

---

[١] الأصول فى النحو ٣٦١/٤ ، مغنى اللبيب ١٢٠/١

تنوينا أو مـاقب له فلا يقع أى بالتحريك به ، والتحريك بغير الملبـس أولى بالصالة من التحريك بالملبس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منها بنوع فـإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظـيره ، وحمـل بقيـة السواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة لأنهما تكونان فى السـماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفى الفعال ، ولا تكون الكسـرة إلا فـى الأسماء المنصرفة ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ما كـثر موارده ، لقوة قليل الموارد ، وضعف كثير الموارد .

الخامس : أن الكسرة بين الضمة والفتحة فى الثقـل فـالحمل علـى الوسط أولى[١] .

قال ابن الشجرى : إن الكسر هو الأصل فـى حركـة التقـاء الساكنين فإن قيل لما كان الكسر هو الأصل دون الضم والفتح ؟ مـن ذلك جوابان :

أحدهما : أن الجر لما اختص بالاسم ، والجزم اختص بـالفعل صـارا نظيرين ، فلما أرادوا أن يحركوا المجزوم للقاء ساكن حركوه بأشـبه الحركات بالجزم ، فقالوا : لم يقم الغلام ولما وجب ذلك فى السـكون المسمى جزما حملوا عليه السكون المسمى وقفا ، فقالوا : كم المال ؟ كما جاء فى { خذ العفو }[٢] و { قم الليل }[٣] .

---

[١] الأشباه والنظائر ٢/١٧١ ، ١٧٢

[٢] الأعراف ١٩٩

والثانى : أنهم لما حركوا المجزوم للقاء الساكن بالضم أو الفتح التبست حركته بالحركة الحادثة عن العامل[١] .

الخروج عن الأصل لقصد المشاكلة

الخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم " لا وريث ولا تليث "[٢] والأصل " تلوث " .

ومنه قول أبى موسى الأشعرى : " وأخذه ما قدم وما حدث " من كلام أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يحرسه أصحابه فقمت ذات ليلة فلم أره فى منامه فأخذنى ما قدم وما حدث " والأصل ما حدث[٣] .

---

[٣] المزمل ٢

[١] الأمالى الشجرية ٢/٣٧٥

[٢] صحيح البخارى ١٠٨ ، ١١٨

[٣] شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٣٢

الخـــاتمـــة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علـــى رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعـــهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،

فبحمد الله انتهيت من إعداد بحثى هـــذا ، وبعونـــه وتوفيقـــه خلصت من تدبيجه ، تناولت فيه فكرة الأصول فى الأحكام العامة ومـــا يترتب على ذلك من آثار وقد تبين لى أن كثيرا من النحاة يصدر بعض أحكامه على أساس فكرة الأصول ويعتمد عليها فى إثبات صحة رأيـــه وأن الأصل فى النحو له أثر كبير فإن كثـــيرا مـــن الأدوات الأصـــول مثلا ــ لها من الأحكام ما ليس لغيرها ، فالأصول فـــى النحـــو هـــى الأسس التى تبنى عليها الفروع .

اسأل الله العلى القدير أن أكون قد وفقت لما أردت إنـــه نعـــم المولى ونعم النصير .

د / عبد الناصر عبد الدايم

أهم المصادر والمراجع

١ــ الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى تحقيق د/ طه محسن مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢ هـ .

٢ــ الأشباه والنظائر للسيوطى ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .

٣ــ أصول الفقه الإسلامى د/ محمد مصطفى شلبى .

٤ــ أصول النحو لابن السراج تحقيق د / عبد المحسن الفتلى مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى .

٥ــ الإغراب فى جدل الإعراب لابن الأنبارى .

٦ــ الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تحقيق د / أحمد قاسم مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٦ م .

٧ــ أمالى الشجرى تحقيق د / محمود محمد الطناحى مكتبة الخانجى بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٨ــ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق د / محمد محيى الدين عبد الحميد ــ دار الفكر للطباعة .

٩ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام .

١٠ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات .

١١ــ التكملة لأبى على الفارس تحقيق د / كاظم بحر المرجان ــ طبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل بالعراق ١٤٠١ هـ .

١٢ــ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د / فخر الدين قباوة ــ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

١٣ــ جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب تحقيق د / حامد أحمد نايل مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ .

١٤ــ حاشية الصبان على شرح الأشمونى مطبعة عيسى البابى الحلبى

١٥ــ الخصائص لابن جنى تحقيق د / محمد على النجار مطبعة عالم الكتب ــ بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

١٦ــ شرح الألفية لابن عقيل تحقيق د / محمد محى الدين عبد الحميد دار التراث بالقاهرة .

١٧ــ شرح الألفية لابن الناظم تحقيق د / عبد الحميد السيد دار الجيل بيروت

١٨ــ شرح التسهيل لابن مالك ج١ تحقيق د/ عبد الرحمن السند مكتبة الأنجلو المصرية .

١٩ــ شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس .

٢٠ــ شرح الكافية فى النحو للرضى دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ .

٢١ ــ شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة .

٢٢ــ شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبى على الشلوبين تحقيق د / تركى بنى سهو العتيبى مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية بيروت ١٤١٤ هـ .

٢٣ــ شواهد التوضيح والتصحيح بمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك

٢٤ــ فى أدلة النحو د / عفاف حسانين .
٢٥ــ الكتاب لسيبويه تحقيق د / عبد السلام هارون ــ الهيئة العامة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .
٢٦ــ كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقى ضيف دار المعارف
٢٧ــ كتاب الشعر لأبى على الفارس .
٢٨ــ الكشاف للزمخشرى تحقيق محمد مرسى عامر مطبعة ومكتبة دار المصحف القاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
٢٩ــ كشف المشكل فى النحو لعلى الحيدرة اليمنى تحقيق د / هادى عطية مطر مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤ هـ .
٣٠ــ لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت .
٣١ــ لمع الأدلة فى أصول النحو لابن الأنبارى تحقيق سعيد الأفغانى
٣٢ــ المستوفى لابن فرخان .
٣٣ــ مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧ هـ .
٣٤ــ المقتضب للمبرد تحقيق د / محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٣٦ م .
٣٥ ــ المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى مطبعة العانى بغداد .
٣٦ــ النشر فى القراءات العشر .
٣٧ــ همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطى صححه السيد / بدر الدين الغسانى الطبعة الأولى الخانجى ١٣٢٧ هـ .